

## إضاءة وضاءة 12

# صلة الأرحام بين المعنى الأصيل والمفهوم السائد ومحددات التقية

إعداد وصياغة تحليلية: أمين ملايشة

التاريخ: 26 / 12 / 2025

## تمهيد: بين النص والتحريف

للأسف الشديد، تعرضت بعض النصوص الدينية عبر الزمن لأنماط مختلفة من التحريف؛ بعضها حصل دون قصد، إماً بسبب الترجمة، أو النقل، أو اختلاف البيئات والثقافات، وبعضها كان مقصوداً لخدمة مصالح أو توجهات معينة، وبعضها لم يحرّف في نصّه أصلاً، لكن حرف في فهمه وتفسيره، وهو أخطر أنواع التحريف، لأنّه يغيّر المعنى مع بقاء النص كما هو.

وهنا لا أتحدث عن دينٍ بعينه، بل عن النصّ الديني بشكل عام، أيًّا كان مصدره، وكيف يمكن أن يتعرّض للتحريف نصّاً أو فهماً عبر الزمن.

## الدستير: الإلهي والبشري

الإسلام، وكل الأديان والكتب السماوية، هي في جوهرها دستير إلهي. وعلى هذا القياس، دستير الدول الحديثة لم تُخلق من فراغ، بل تشكّلت أساساً من ثقافات وأعراف دينية متقدمة. تراكمت عبر حضارات وممالك سابقة، ثم أُضيف إليها ما أفرزته التجربة الإنسانية عبر الزمن.

مفهوم الصواب والخطأ، وأسس القوانين، لم يكن يوماً اختراعاً حديثاً؛ بل هو امتداد لتراث أخلاقي وديني قديم، أُعيدت صياغته بما يناسب العالم المعاصر، مع إدخال قوانين تنظيمية فرضتها ظروف وبيئات جديدة. فلا يوجد دستور في العالم يشرّع السرقة أو الكذب.

ومع ذلك، يجب إدراك أن الدستير البشرية من صنع الإنسان، وفي تفاصيلها — لا في أصلها — مساحات ضُممت لتُخرق عند الحاجة، أحياناً بلا حسيب ولا رقيب، حتى وإن كان أساسها ثقافياً أو دينياً. لذلك تخضع الدستور البشرية دائمًا لـ تعديلات حسب المتطلبات والظروف المتغيرة.

أما دستور الله المتمثل في كتبه، فهو غير قابل للتعديل، وغير قابل لما يسمى بعلم الناسخ والمنسوخ، لأنَّه دستور عام صالح لكل العصور، بشرط أن يُفهم فهمًا صحيحًا وألا يُحرَّك عن مقصدِه.

## الفطرة والتجربة

والتجربة الإنسانية، حين تبلغ النفس حالة اتزان حقيقى فى أبعادها الثلاثة: الجسد، والعقل، والروح، بحيث يكون كل بعدها سليماً قائماً بذاته دون خلل أو تطغية على الآخر، تتحول هذه التجربة إلى شهادة داخلية قاطعة.

عندما تعود الفطرة إلى صفاتها الأولى، ويصبح ما يعيشه الإنسان ويخبره بنفسه أبلغ من أي جدل، وأقوى برهان حتى أمام أكثر الناس تشكيكاً، لأن الازان يولد وضوحاً لا يحتاج إلى إقناع خارجي.

## القوانين الناظمة للعلاقات الإنسانية

و دستور ربنا، بطبعته، وضع للإنسان قوانين ناظمة لمساره في الحياة؛ من سار عليها وصل وأفلح، ومن انحرف عنها تاه وتعثر، لا كعقوبة اعتباطية، بل كنتيجة حتمية للخروج عن نظام وضع لسلامة الإنسان نفسه.

ومن بين هذه القوانين، وضع دستور ربنا نظماً دقيقة تضبط علاقة الإنسان بغيره من البشر، وهي قوانين كثيرة ومترادفة، تم تفاصيل الحياة اليومية بشكل مباشر. وفي هذا المقال، سنأخذ منها نماذج محددة، نعرضها بصورة خفيفة وسلسة، لنفهم كيف تنظم علاقة الإنسان ببعض الأشخاص الذين تجمعه بهم صلة أو ارتباط، بشكل أو باخر، دون تعقيد أو تحويل زائد.

## تعريف الرحم وأصل العلاقة

الرحم، في أصله، هو موضع تكون الجنين وحمله، المكان الذي تبدأ فيه الحياة الإنسانية، ومعناه العام يتجاوز الجسد ليعبر عن الأصل المشترك، والاحتواء، والرعاية الأولى التي خرج منها الإنسان إلى الوجود.

وأكبر صلة رحم بين شخصين هي الصلة التي تجمعها خروجهما من رحم واحد، وهي الرابطة التي تجمع الإخوة والأخوات، وهذا هو المعنى الأصيل عندما يقصد بلفظ صلة الرحم. وهنا لا بد من التحديد بوضوح: المصود بصلة الرحم ابتداءً هو صلة الإخوة ببعضهم، لأنَّهم خرجوا من رحم واحد، وهي أقرب درجات الرحم وأشدّها اتصالاً.

ومن هذه الصلة المركبة تتفرع باقي العلاقات الأسرية؛ فصلة الأعمام والعمات، والأحوال والحالات، وكل الروابط العائلية الأخرى، إنما تتشابك وتُربط أصلًا عبر صلة الإخوة هذه، فهي النواة التي تنتظم حولها بقية صلات الرحم، ويُفهم من خلالها ترتيب الحقوق وتدخلها.

أما صلة الوالدين والمتمثلة ببرهما، فهي الأصل الذي تفرع عنه باقي صلات الرحم، وأقوى الروابط الإنسانية وأثبتها، لأن منها بدأ الوجود وتكونت كلّ الصلات اللاحقة. وهم الأساس الذي قامت عليه هذه الصلة كلّها، فمنهما نشأت، وإليهما تعود، وبوجودهما اكتسبت باقي روابط الرحم معناها وامتدادها.

وتدخل في هذا الإطار علاقات كثيرة تنشأ بين الناس بحكم الحياة والمعاشرة والارتباط الاجتماعي، وتبقي أعلى هذه الروابط وأوسعها أثرًا علاقة الأخوة في الإيمان، لأنها تتجاوز الدم والمكان، وتوسّس لارتباط قيمي جامع

## ذو القربي وبقية العلاقات

وهنا لا بدّ من التفريق بين المقصد الشرعي الأصيل لمعنى ذوي القربي، وبين المفهوم المجتمعى السائد لكلمة أقارب أو قرایب بالعامية. ذو القربي هو كل شخص مؤمن تقوم بينك وبينه علاقة قرب حقيقى، سواء وجدت صلة دم أم لم توجد، ويكون هذا القرب ناتجاً عن ظرفٍ معينٍ: كالجيرة، أو البيئة المشتركة، أو إطار اجتماعي أو جماعي تعيش ضمنه. هذا القرب هو قرب إنساني وواقعي، ويترتب عليه مسؤولية أخلاقية بحكم المعاشرة والاحتراك.

ومن هنا نفهم معنى الجار ذي القربي والجار الجنب الأبعد، وينسحب هذا الفهم كذلك على علاقات الدم نفسها. فهناك مثلًا حال يُعدّ من ذوي القربي بحكمقرب المكاني أو الزمانى أو الظرفى، وحال آخر لا يُعدّ من ذوي القربي بسبب البعد المكاني أو الزمانى أو اختلاف الظروف، وإنما يُعدّ من العشيرة، وتبقي صلته واجبة بحكم صلة الرحم من جهة الأم. وكذلك الأمر بالعكس: فصلة الحال بابن أخيه واجبة بحكم صلة الرحم مع أخيه، لا بحكم القرب الظرفي فقط.

وذو القربي، بهذا المعنى، هو كل مؤمن تقوم بينك وبينه علاقة قرب حقيقى، سواء كان هذا القرب بصلة دم أو من دونها. فالأخ أو الأخت، إذا لم يكن بينهما قرب فعلى أو اختلاط معيشى بسبب بُعد مكاني أو ظرفى، يبقون رحمةً لا ذوي قربى. أمّا إذا كانوا متقاربين في السكن، أو التواصل، أو تفاصيل الحياة اليومية، فهنا تجتمع صلة الرحم مع صلة ذي القربي، ويُضاف إليهما حقّ الأخوة في الإيمان، فتتعاظم الحقوق، ولا تبقى حقًا واحدًا، بل حقوقًا متراكبة.

فالحالة مثلًا، بـهـا من بـرـ الوالـدـينـ، لأنـها مـتـفـرـعـةـ من نفسـ الرـحـمـ الذيـ جاءـتـ منهـ الأمـ. فإنـ كانتـ قـرـيبةـ فيـ التـواـصـلـ وـالـمـعاـشـرـةـ، دـخـلتـ فوقـ ذـكـرـ فـيـ ذـوـيـ القرـبـىـ، فـتـتـراـكـمـ الحـقـوقـ. وإنـ كانتـ بـعـيـدةـ لـاـ تـواـصـلـ فـيـ هـيـاهـ، يـبـقـىـ لـهـ حـقـ ثـابـتـ عـلـىـ اـبـنـ أـخـتـهـ مـنـ بـابـ بـرـ الأمـ بـحـكـمـ الرـحـمـ، وـهـذـاـ حـقـ مـتـبـادـلـ؛ فـلـدـينـ الـأـخـتـ عـلـىـ خـالـتـهـ حـقـ ذـكـرـ، نـابـعـ مـنـ حـقـ أـخـتـهـ عـلـيـهـ.

والـعـمـ كـذـلـكـ؛ بـرـهـ مـنـ بـرـ الـأـبـ لـأـنـهـ مـتـفـرـعـ مـنـ نفسـ الرـحـمـ. فإنـ كانـ قـرـيبـاـ فيـ السـكـنـ أوـ التـواـصـلـ، دـخـلـ إـضـافـةـ إـلـىـ ذـكـرـ فـيـ ذـوـيـ القرـبـىـ، فـتـتـعـدـدـ الحـقـوقـ.

وإن كان بعيداً لا تواصل معه بحكم بعد مكاني أو ظيفي، يبقى له حق ثابت من بِرِّ الأب بحكم الرحم، كما أن لابن الأخ حقاً على عمه من باب صلة أخوه بأبيه.

## صلة الرحم الأساسية

وهناك علاقات متشعبّة وممتدة، لا يتسع المجال للخوض فيها ضمن هذا المقال. لذلك سنحصر الحديث هنا في صلة الرحم الأساسية، تلك التي تسمى صلة رحم قبل أن توصف بذوي القربى أو بأى توصيف آخر، وهي علاقة الإخوة والأخوات ببعضهم.

## طبيعة العلاقة وحدودها

بعد هذا التوضيح، يبرز السؤال الطبيعى:  
**ما هي طبيعة هذه العلاقة؟ وما هي محدداتها؟ وهل يجوز قطع الرحم؟**

صلة الرحم علاقة أصلية قائمة بذاتها، لها حدودها ومسؤولياتها، وليس علاقة عاطفية مطلقة ولا ارتباطاً بلا ضوابط. هي علاقة تُبنى على القرب، والتواصل، وعدم الإيذاء، وتُدار بميزان الحكمة. والأصل فيها الوصل لا القطع، لكن الوصول لا يعني إلغاء النفس أو تحمل الأذى.

## الأولوية في البر

يجب أن نفهم أن علاقة الرحم في جوهرها لا تختلف عن علاقة أي مؤمن بمؤمن آخر من حيث القيم والأخلاق، لكن الاختلاف الحقيقي هو في درجة الأولوية.  
فأولى الناس بالبر، ما دام صالحًا، هو الرحم بعد العلاقة الأبوية؛ ولا يسبق الرحم أحد في الاستحقاق. فلا يجوز أن تقدم مساعدة الجار أو غيره على مساعدة أحد الأرحام إن كانوا بحاجتك.

## البناء منذ الصغر

وطبعاً، حين تُفهم هذه العلاقة منذ الصّغر فهماً سليماً — ومن شبّ على شيء شاب عليه — فإنّها تنمو وتكرر بصورة صحيّة، وتسهم في تكوين أسرة سليمة، وهي اللبنة الأولى للمجتمع، وأساس بناء الأمة الإسلامية. أمّا إذا شُوّه هذا الفهم أو غاب من الأصل، فإن النتيجة تكون العكس تماماً.

## حقوق الإخوة

من حقوق الإخوة على بعضهم: الاحترام، وحفظ الكرامة، وعدم الإيذاء قولاً أو فعلًا، والصدق، وحسن الظن، والنصيحة الصادقة، والستر لا الفضيحة، والدعم المعنوي والمادي عند الحاجة، والمساندة في الشدائـد، والتغاضي عن الزّلات، وعدم تصيّد الأخطاء، وعدم استحضار الماضي، والعدل في المعاملة، وتجنب الظلم، وحفظ الأسرار، والتواصل وعدم القطيعة، وتقديم مصلحة الأسرة على الآتانية، والدعاء لبعضهم في الغيب، والحرص على بقاء الود رغم الخلاف، والتسامح، وتحمل المسؤولية المشتركة، وغيرها.

## الحرمات بين الإخوة

ومن المحرمات بين الإخوة: الظلم، والاعتداء، والإيذاء الجسدي أو النفسي، والسبّ والشتم، والتحقير، والسخرية، والغيبة، والنّيمية، وكشف الأسرار، والخيانة، وأكل الحقوق، والطمع، والحسد، والغلّ، والقطيعة المتعمّدة، وإشعال الفتنة، والتحريض، والكذب، والتّدليس، واستغلال الضعف، والتلاعـب بالمشاعـر، والتفضيل الجائر، وإثارة العداوات، وتدمير الروابط الأسرية، وغيرها.

## هل يجوز قطع الرحم؟

وبعد هذا الشرح البسيط لطبيعة صلة الرّحم، وحدودها، وحقوقها، وما يتربّط عليها من واجبات ومحظورات، يبرز السؤال الذي يفرض نفسه تلقائياً: هل يجوز قطع الرّحم؟

لإجابة على هذا السؤال، لا بدّ من العودة إلى نقطة أساسية أُشير إليها في بداية المقال، وهي أن بعض النصوص والمفاهيم تعرّضت عبر الزمن لتحريف مقصود وغير مقصود. فقد فهمت معانٍ معينة في زمنٍ محدّد ضمن سياقٍ خاص، ثم أُسيء إسقاطها وتم فهمها خارج سياقها الأصلي في زمننا الحالي. ومن هنا نشأت مغالطات لفظية، يُؤخذ فيها اللفظ مجرّداً عن مقصده الحقيقي، ومثال على ذلك ما يُتداول تحت عنوان: ما يجوز من الكذب، في حين أن الكذب في حقيقته لا يجوز أصلاً.

فلو كنت في حالة حرب، وطرق بابك جنود معاذون يسألون عن ابنك وهو موجود، فقلت لهم إنه غير موجود، فأنت في هذه الحالة لم تكذب، بل أتيت شرهم. هذا الفعل لا يُعد كذباً، بل تقيةً. لكن للتقية محددات واضحة، كما أن للكذب محددات، والكذب لا يُباح على الإطلاق. وفي مثل هذا المثال، لا يُسمى الفعل كذباً أصلًا.

وهنا يبرز السؤال الجوهرى: **كيف نحدد متى يجوز هذا التصرف ومتى لا يجوز؟ وكيف نميز بين ما هو تقية مشروعة، وما هو كذب محروم، دون خلط أو تمييع للمفاهيم؟**

وبالقياس على ذلك، نجد أن هناك **مغالطة شائعة في فهم صلة الرَّحْم**، وهي حصرها في علاقة الذكر تجاه الرَّحم الأنثى، بينما العلاقة في حقيقتها ليست كذلك. صلة الرَّحْم هي علاقة متبادلة بين جميع الإخوة، بغض النظر عن الجنس.

فقد تكون الأنثى في بعض المجتمعات مصدر دعم معنوي واجتماعي لأخيها، وقد يكون الذكر مصدر حماية أو دعم مادى، وقد يقدم الكبير للصغير رعاية وخبرة، ويقدم الصغير الكبير احتراماً وتقديراً. العلاقة تتشكل بحسب القدرة، وبحسب البيئة، وبحسب الظروف.

الخير له أوجه كثيرة، لكن الأصل فيه أنه متبادل، لا اتجاه واحد، ولا يُختزل في كونه من ذكر إلى أنثى أو العكس.

**نعود الآن إلى سؤالنا الأساسي: هل يجوز قطع الرَّحْم؟**

كما أن الكذب لا يجوز أصلًا، كذلك قطع الرَّحْم لا يجوز أبداً. لكن الإشكال يقع حين يُساء فهم الواقع وتُخلط المفاهيم.

فلو أن أختاً — على سبيل المثال — أذت أخاها أذى متكرراً، وبعد استفاد كل الحلول الممكنة اضطر إلى الابتعاد، يسارع المجتمع إلى وصمها بأنه قاطع رحم. والحقيقة أنه لم يقطع الرَّحْم؛ بل القاطع الحقيقي هو من بدأ بالإيذاء وأصر عليه وفى هذا المثال تكون الاخت هي القاطعة للرحم. فالقطع ليس في الابتعاد لدرء الضرر، بل في الإيذاء المستمر الذي يهدم أصل العلاقة و يجعل الوصل مستحيلاً.

وكذلك الأمر إن كان أخ صغير ابتعد عن أخي كثيير مؤذٍ، أو كبير ابتعد عن صغير مؤذٍ؛ فالقاطع الحقيقي هو من كان سبب الأذى، لا من أغلق الباب دفعاً للضرر. وهنا نصل إلى السؤال الجوهرى ذاته، تماماً كما في مثال الكذب والتقية: **متى يجوز للإنسان أن يبتعد؟ ومتى يحق له أن يغلق بابه؟**

الابتعاد في هذه الحالات ليس قطعاً، بل توقيتاً موقتاً مشروطاً بالإصلاح. ويصبح إغلاق الباب مشروعًا عندما تستنفذ فرص الإصلاح، ويثبت أن الوصل لا يزيد إلا أذى، وأن القرب يهدم ولا يبني. عندها يكون **البعد حفظاً للنفس** لا قطيعة للرحم، ويكون الطرف الآخر المؤذى هو القاطع للرحم بسبب افعاله المشينة، وفي هذه الحالة يستحب البعد إلى أن تتغير الظروف ويعود باب الإصلاح ممكناً.

ومن هنا تبرز أهمية الوعي الذي يفرق بين **الفعل وردة الفعل**. فالإحسان بالوالدين أصل ثابت، لكن هذا الأصل لا يُلغي حدود العقل والمقصد؛ ولذلك جاء التوجيه واضحًا: وإن جاهدك أبويك على ما يخرّب دينك أو يفسد مسارك فلا تُطِعهما.

عدم الطاعة هنا رد فعل مشروع، لا عقوق، ولا خروج عن الإحسان.

ويتحلى هذا الفهم في نموذج عملي واضح؛ إبراهيم عليه السلام استغفر لأبيه من باب الرحمة والأمل بالإصلاح، فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه. لم يكن ذلك قطيعة هو، بل موقعاً قائماً على المقصود، حين سقط شرط الإصلاح.

ومن هنا نفهم أن الميزان الحقيقى للبعد عن الرحم المفسد وتقويته أو استخدام حق التقى هو ميزان مقاصد الشريعة؛ وهي مقاصد شاملة في كل دين، وفي مقدمتها حفظ النفس بكل أبعادها: الجسد، والعقل، والروح، ثم حفظ الدين، وحفظ المال.

فإذا كانت العلاقة — مهما كانت صلتها — ستؤدي إلى خلل نفسي عميق، أو فساد في الدين، أو تدمير في المال ينعكس على حياة الإنسان، فهنا يصبح البعد واجباً، ويكون رد فعل مقصدياً لا قطيعة.

ولا يعني كون العلاقة علاقة رحم أن لا حدود ولا مساعلة؛ فمن أمن العقوبة أساء الأدب. العفو والمسامحة مراتب عالية، وقد تقترب من الوجوب حين يكون واضحاً أنها تصلح وتعيد الأمور لمسارها الصحيح. أما إذا تكرر العفو مرة بعد مرة، ولم ينتفع عنه إلا مزيد من الخراب، فهنا يكون الرف المفسد هو القاطع للرحم ، وهنا يصل الإنسان المتضرر إلى وجوب البعد، لا انتقاماً ولا تاييداً للقطيعة، بل حفظاً للنفس، وصوناً للدين، وحمايةً للحياة.

**حفظ النفس هو الأولى:** لأن الإنسان إذا لم تحفظ نفسه أولاً — بجوانبها: الجسد، والعقل، والروح — فلن يكون قادرًا أصلاً على حفظ دينه، ولا ماله، ولا أي مقصد آخر. فالنفس السليمة هي الوعاء الذي تُصان به باقي المقاصد، وبخرايبها ينهار كل ما بعدها.

وبالعودة للفرق بين الكذب والتقوى إذا كان عدم استخدام حق التقى سيؤدي إلى تدمير النفس، فهنا لا تكون دعوة للكذب، بل تحديدًا صارماً لمعايير استثنائي خطير ونادر الاستخدام. لذلك على الإنسان أن يسأل نفسه بصدق: هل هذا التصرف سيؤدي إلى خير حقيقي أم إلى شرّ حقيقي؟ والخير والشر هنا بمعناهما المطلق، لا كفرض شخصي أو مصلحة آنية.

وبنفس الميزان يُقاس أمر البعد عن رحم مؤذٍ:  
هل هذا البعد سيقود إلى إصلاح وبناء وحفظ للنفس، أم إلى فساد أكبر؟  
فإن الإنسان على نفسه بصيرة، ولو حاول أن يُلقي المعاذير، وهو الأدرى ببنيته ومقصداته ونتيجة فعله.

ونستنتج مما سبق أن الكذب لا يجوز، كما أن قطع الرحم لا يجوز، وهذا أصل ثابت لا خلاف عليه. لكن في حالات نادرة قد تكون الصورة مختلفة؛ فيكون من يُوصَف بأنه قاطع بمقطوع، ومن يُتَّهم بالكذب بمتحقق، لا تبديلاً للأحكام بل تمييزاً للمقصاد.

فإذا عجز الإنسان عن التمييز، أو التبس عليه الأمر، وجب عليه أن يرجع إلى دائرة إفتاء موثوقة، تُبَيَّن له: هل ما قام به تقىٰ مشروعة، أم كذب محظىٰ؛ وهل هو قاطع رحم، أم متضرر اضطر إلى البعد؟ ونحن هنا نؤكّد بوضوح: الكذب صفة مذمومة، وقطع الرحم خطيئة، لكن كان لا بدّ من التنويه إلى جزئية دقيقة محدودة، يُسَاء فهمها كثيراً، ويبينى عليها ظلم في الحكم على الناس

## مقاصد الشريعة والميزان الحقيقى

الميزان الحقيقي هو **مقاصد الشريعة**، وفي مقدمتها حفظ النفس: الجسد، والعقل، والروح، ثم حفظ الدين والمال. وإذا كانت العلاقة ستؤدي إلى خراب النفس أو الدين أو المال، يصبح **البعد ضرورة لا قطيعة**.

في هذا المقال التحليلي تبيّن لنا أن الكذب لا يجوز أصلًا، ولا يوجد ما يسمى ما يجوز من الكذب، وما قد يشبه ذلك في بعض الحالات إنما هو تقية بضوابطها، لا كذبًا. وكذلك قطع الأرحام لا يجوز، ولا يوجد عنوان اسمه متى يجوز قطع الأرحام؛ فالطرف المؤذى، بغض النظر عن جنسه، هو القاطع الحقيقي للرحم، حتى لو كان المتضرر هو من ابتعد دفعًا للأذى.

## الخاتمة

في الختام، يتبيّن أن العلاقات الإنسانية في دستور ربنا ليست عناوين جامدة، بل منظومة أخلاقية تقوم على المقاصد، والعدل، وحفظ النفس. صلة الرحم ليست شعارًا، ولا أداة لإدامة الأذى، بل مسؤولية تُدار بالحكمة. وحين يفهم النص فهمًا سليمًا، يعود الميزان إلى موضعه الصحيح، وتستقيم العلاقات، وتبقى القيم حيّة وفاعلة في واقع الإنسان.